



تصريح صحفي صادر عن: جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية

كي لا تتكرر نكبة العام 1948

فلسطين المحتلة- في ظل استمرار جرائم الإبادة وجرائم الحرب والتطهير العرقي والتهويد التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة وفي الضفة الغربية، وفي ظل إعلان القيادة السياسية للاحتلال، علناً، أنها ستسعى لتهجير الشعب الفلسطيني سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، فإنه آن الأوان لرص الصفوف لمواجهة هذا التوجه، وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني وإعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل السياسي الجامع للفلسطينيين والفلسطينيات، في فلسطين وفي الشتات. فبعد ما يزيد عن العام والنصف من حرب الإبادة التي لم يشهد لها تاريخ البشرية مثيلاً، وفي ظل الدعم غير المشروط الذي تقدمه الإدارة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، والقوى المتواطئة ضد شعبنا، للاحتلال الإسرائيلي، بات جلياً أن المعركة الحالية هي معركة وجود، فإما البقاء أو الموت والتهجير. ومن أجل التصدي للاحتلال، فلا بد للشعب الفلسطيني وبكافة مكوناته من رص الصفوف وتجاوز الاختلافات والمنافع الفئوية الفردية أو الجهوية، فالمعركة تتطلب الوحدة والعمل الجبهوي على أساس وحدة الأرض ووحدة الشعب ووحدة القضية.

وترى جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، في الدعوة التي وجهها رئيس المجلس الوطني الفلسطيني لعقد الدورة الثانية والثلاثين للمجلس المركزي، فرصة لترتيب البيت الداخلي الفلسطيني وإعادة القرار السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد، والمخولة بتمثيل الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وترى الجمعية ضرورة الدعوة لعقد حوار وطني واسع تشارك به كافة الأطياف السياسية وقوى المجتمع المدنية لبلورة مبادئ استراتيجية تحررية، وإعادة بناء البرنامج الوطني من أجل مجابهة تحديات الأزمة البنوية والقيادية والبرامجية للنظام السياسي ككل، في هذه المرحلة التاريخية التي يعيشها شعبنا.

وعليه، فإن الجمعية وعشية انعقاد المجلس المركزي الفلسطيني، تعتبر أن جدول أعمال اجتماع المجلس الذي تم تداوله في الأوساط السياسية، لا يرتقي لمستوى الاستحقاقات المترتبة على السابع من تشرين أول، بكافة إرهاباته الداخلية والإقليمية والعالمية، ولذا نطالب سيادة الرئيس محمود عباس، بدعوة الإطار القيادي المؤقت للمنظمة، والمجتمع المدني بقطاعاته المختلفة، الى حوار وطني لإعداد جدول أعمال مشترك للعمل على ما يلي:

- ضرورة أن يعلن المجلس المركزي في دورته الحالية انتهاء حقبة الانقسام البغيض (من خلال وضع جدول زمني محدد للتطبيق الفوري لإعلان بكين الأخير حول المصالحة) وإعادة توحيد كافة الفصائل والقوى تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الجهة السياسية الممثلة للشعب الفلسطيني بكافة أطيافه ومكوناته.
- ضرورة وضع خطة واضحة لإعادة إعمار قطاع غزة، ليكون اليوم التالي للعدوان يوماً فلسطينياً بامتياز وقطع الطريق أمام مشاريع تصفية القضية الفلسطينية والتهجير العرقي، أو التهجير الصامت.
- ضرورة إشراك النساء والشباب في عملية التخطيط لإعادة الإعمار في قطاع غزة.
- ضرورة وضع خطة استراتيجية واضحة لتعزيز الصمود في الضفة الغربية وتقديم الدعم والإسناد للفئات المعرضة للاقتلاع والتشريد، وخاصة المزارعين والمزارعات، وضرورة وضع برامج لدعم الشباب والشابات لقطع الطريق أمام محاولات الدفع نحو التهجير الطوعي .
- ضمان تنفيذ القرارات السابقة للمجلس المركزي والمجلس الوطني، وخاصة تلك المتعلقة بزيادة نسبة تمثيل النساء في مراكز صنع القرار لتصبح 30%.

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

نيسان 2025